JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السادس عشر
٢٠٢٣م /١٤٤٤هـ
العدد السادس عشر
(١)- (١٥)

(الأدلّة العقليَّة في شروح المفصَّل المطبوعة للزمخشريّ ت٥٣٨هـ)

أ.م.د. جمانة عبد المهدي جاسم ، بسام عبد الحسين راهي الشمري
جامعة واسط/كليَّة التربيَّة للعلوم الإنسانيَّة
bsamalshmry82@gmail.com ، jumana@uowasit.edu.iq

المستخلص :

ارتكز علم النحو والصرف منذ نشأته على الأدلة النقلية والعقليَّة، وكان للعقل دور مهم في توجيه الحكم الصرفي، وتقعيد القواعد، وستبيَّن هذه الدراسة الأدلة العقليَّة في شروح المفصَّل للزمخشري(ت٥٣٨ هـ)، من خلال بيان اعتماد الشرَّاح على هذه الأدلّة في توجيه أحكامهم.

الكلمات المفتاحيَّة: تعريف العقل، القياس .

(The rational evidence in the printed explanations of Al-Mufassal by Al-Zamakhshari, T. 538 AH)

Prof. Dr. Jumana Abdul Mahdi Jassim , Bassam Abdel-Hussein Rahi Al-Shammari
Wasit University / College of Education for Human Sciences
jumana@uowasit.edu.iq bsamalshmry82@gmail.com

مجلة العلوم الاساسية
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الاساسية

Abstract:

The science of grammar and morphology has been based since its inception on textual and mental evidence, and the mind had an important role in directing morphological judgment and establishing rules.

Keywords: definition of reason, analogy, consensus.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السادس عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

المقدمة :

اعتمد شرَّاح المفصَّل على أصول الاحتجاج المتمثلة بالأدلة النقليَّة والعقليَّة، لتقويَّة المذاهب والآراء، أو تضعيفها، أمَّا الأدلة العقليَّة، فكان لها دورٌ بارزٌ في توجيه الأحكام الصرفيَّة، وهذه الأدلة هي: القياس، والإجماع، واستصحاب الحال، والاستحسان

الأدلة العقليَّة:

العقل لغة: "العَقْل: نقيض الجهل. عَقَل يعْقِل عَقْلاً فهو عاقِل. والمَعْقُول: ما تَعْقِله في فؤادك. ويقال: هو ما يفهم من العقل، وهو العقل واحد، كما تقول: عدمت معقولاً أي ما يُفهم منك من ذهنٍ أو عقل "(الخليل:١/١٥٩)

وقال آخر :"ورجل عاقلٌ هو الجامع لأمره ورأيه، مأخوذ من عَقَلْتُ البعير إذا جمعت قوائمه"(ابن منظور،١٩٩٤: ١١/٤٥٨)

فالعقل إذن: هو ما تفهم به الحقائق، ويكون ذلك الفهم عن طريق التحليل والتفسير

العقل اصطلاحاً: لم يبتعد معنى العقل في الاصطلاح عمَّا في اللغة، فهما يلتقيان عند مصطلح الفهم الذي يعني معرفة الأشياء، قال الجرجاني(ت٨١٦هـ) هو:"ما يعقل به حقائق الأشياء، قيل: محله الرأس، وقيل: محله القلب."(الجرجاني:١٢٨)

وعرَّفه الدكتور محمد حسن جبل"الفهم: معرفتك الشيء بالقلب. فهمت الشيء: عقلته وعرفته".(محمد حسن جبل،٢٠١٠: ٣/١٧٢٠)

وتعد الأدلة العقليَّة أبرز الأدلة التي اعتمدت في تقنين القوانين وتقعيد الأقيسة الصرفيَّة، وتشمل:

أولاً: القياس: لغة: يقال: " قس هذا بذاك قياساً وقيساً، والمقياس: المقدار." (الخليل/٥/١٨٩) وقال ابن فارس(ت٣٩٥هـ):" القاف والواو والسين أصل واحد يدلُّ على تقدير شيءٍ بشيء، ثمَّ يصرف فتُقلب واوه ياء، والمعنى في جميعه واحد." (ابن فارس،١٩٧٩: ٥/٤٠)

امَّا في الاصطلاح: فهو :"حمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لوجه، وقيل حمل الشيء على الشيء وإجراء حكمه عليه لشبه بينهما عند الحامل"(أبو هلال العسكري:٧٨).وعرَّفه ابن الانباري(ت٥٧٧ هـ) بأنَّه حمل الفرع على حكم الأصل، أو هو إلحاق الفرع بالأصل بعلة جامعة(ينظر:ابن الأنباري،١٩٥٧: ٩٣)، وقيل : الحكم على الفرع بمثل ما حكم على الأصل لاشتراكهما بالعلة التي اقتضت ذلك في الاصل(ينظر:ابن قدامة،٢٠٠٢: ٢/١٤١)

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السادس عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

من خلال هذه التعريفات يتكوَّن لنا أركان القياس وعماده، وهي: (الأصل) وهو المقيس عليه ، و (الفرع) وهو المقيس، وحكم، وعلة جامعة، وشرطه ألا يكون شاذاً خارجاً عن سنن القياس، وإلا لا يجوز القياس عليه.(ينظر:السيوطي،٢٠٠٦: ٨٢)

فالقياس في العموم هو:"مقارنة كلمات بكلمات، أو صيغ بصيغ، أو استعمال باستعمال، رغبة في التوسع اللغوي، وحرصاً على اطراد الظواهر اللغويَّة". (إبراهيم أنيس،١٩٦٦: ٩)، واهم اقسام القياس:

١. حمل الفرع على الأصل: وهو أن يأخذ الفرع حكم الأصل؛ فيحمل عليه؛ لأنَّه فرعٌ على الأصل، لذلك الأولى أن يحمل الفرع على الأصل، ويسمى أيضاً بـ (القياس المساوي). (ينظر:السيوطي،٢٠٠٦: ٨٥)؛ لأنَّه يساوي بين المحمول(الفرع) والمحمول عليه (الأصل)، وهو أحد أهم الأصول التي استعملها الشرَّاح وبنوا عليها معظم مسائلهم الصرفيَّة، من ذلك قول الخوارزمي(ت٦١٧هـ)ي في صحَّة العين في استعورت من (عور)، إذ قال:"الفرع يتبع الأصل ، والعين صحيحةٌ في الأصل فكذلك في الفرع، ولذلك لما أُعلت عين الفعل أعلوا اسم الفاعل ، وعين مفعلة ومفعلة في مقالة ومعيشة".(الخوارزمي،١٩٩٠: ٣٨٩/٤)

فقد صحَّت العين في(عور) ، ولم تعل كما أُعلت في (قال)، وأصلها (قول)، فإذا بنيت من (عور) صيغة (استفعلت) قلت: استعورت، فصحت الواو ولم تعل حملاً للفرع على الأصل.

وقال ابن يعيش(ت٦٤٣هـ) في باب زيادةالسين:"(أسطاع يسطيع)، السين فيه زائدة، والمراد: أَطاع يطيع)، والأصل: (أَطوع يطوع)، نقلت الفتحة من الواو إلى الطاء إرادة للإعلال، حملاً على الماضي المجرَّد الذي هو (طاع يطوع)، ثم قلبتها ألفا لتحرُّكها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن، فصار (أَطاع)، ثم زادوا السين كالعوض من حركة عين الفعل."(ابن يعيش،٢٠٠١: ٣٤٤/٥)

إذ ذهب ابن يعيش على أنَّ أصل(أطاع، يطيع):أَطوع، يطوع، ثُمَّ أصابها الإعلال بنقل حركة الواو (الفتحة)إلى الطاء حملاً على الماضي المجرد وهو من باب حمل الفرع (أطاع) على الأصل (طَاع)، ثُمَّ أُعلت الواو بقلبها ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها، وزيدت السين للتعويض.

وعلَّل ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) إعلال اسم الفاعل على إعلال الفعل وهو من باب حمل الفرع على الأصل، إذ قال:" وإنَّما أُعلَّ اسم الفاعل مع سكون ما قبل حرف العلّة حملاً له على الفعل، لقربه منه، وقُلبت همزة تشبيهاً لها بكساء ورداء، كأنَّهم قلبوها ألفاً ، فلمَّا اضطرُّوا إلى تحريكها قلبوها همزة كما فعلوا ذلك في كساء، لقرب الهمزة من الألف"(ابن الحاجب،٢٠٠٥: ٤٤٥/٢)

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السادس عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

وقال تاج الدّين الجندي(ت٧٠٠هـ) في مجيء الفعلين (أبى يأبى، وركَن يركَن)شذوذاً على فَعل يفعل، إذ قال:" هذان الفعلان خالٍ عيناهما ولاماهما من حروف الحلق بوقوعهما في هذا الباب بطريق الشذوذ، وقيل السرُّ في وقوعهما في هذا الباب ، مع خلو عينيهما، ولاميهما منها: أنَّ أبى : امتنع و (امتنع) فرع علَى (منع) و (منع) لامه حرف حلق، و (ركن) على : هدأ ، ولام هدأ حرف حلقي ، فحمل (أبى) على (منع)كأنَّه فرعه، لكونه بمعنى فرعه، وحمل الفرع على الأصل غير مستبعد ، وحمل (ركن) على: (هدأ) لكونه بمعناه، فكأنَّ لامه حرف حلقي".(الجندي،٢٠٠٢: ١٦٣٢/٣)

وزن (فَعِل يفْعِل) ليس بأصل، مع ذلك فهو مشروط بأن تكون عينه أو لامه أحد حروف الحلق، إلا أنَّه جيء بـ(أبِى يأبِى، وركَن يركِن) بخلو عينيهما ولاميهما من حروف الحلق، وقد حمل الجندي ذلك الشذوذ على منع وهدأ ، كأنَّهما فرع على (منع وهدأ) على حد وصفه.

٢ . حمل الأصل على الفرع: ومعناه اثبات الحكم للفرع ثم يحمل عليه الاصل، وسماه بعض العلماء بقياس الأَولى.(ينظر:السيوطي،٢٠٠٦: ٨٥)، ومعناه إذا ثبت الحكم للفرع فالأصل أولى به، وأفرد ابن جني باباً في هذا النوع سماه(باب في غلبة الفروع على الأصول) وهو عنده تشبيه الأصل بالفرع في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل، ثمَّ حمل عليه الأصل.(ينظر: ابن جني،١٩٥٢: ٣٠٣/١) .

وهذا النوع من القياس قد وجد عند الصرفيين لكن على قلة، لإنَّ القياس يأبى حمل الأصل على الفرع إلا في بعض الحالات التي تتطلب ذلك. ومن أمثلة ذلك قول الخوارزمي(ت٦١٧هـ) في إعلال (قيم):"إنَّما أعلَّ(قيم) لمعنيين: أحدهما: أنَّه مصدر، والمصدر يتبع الفعل إعلالاً وتصحيحاً. والثاني: انَّه مقصور من قيام، بخلاف حال حولاً ، وعادني حبها عوداً ، فإنَّه ما أعلَّ أحدهما" (الخوارزمي،١٩٩٠: ٣٩٩/٤)

فقد أجمع العلماء على إنَّ المصدر أصل والفعل فرع عليه؛ لأنَّ المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل على زمان معين، ففي إعلال (قيم) أُعلَّ حملاً على إعلال الفعل، فالمصدر يعل لإعلال الفعل ويصح لصحَّته، وهذا من باب حمل الأصل على الفرع.

وحمل ابن يعيش(ت٦٤٣ هـ) إعلال المصدر في (عدة ،و زنة) لإعلالهما في الفعل، إذ قال:"فأما (عدة) و(زنة) إذا أُريد بهما المصدر، فالواو منهما محذوفة، والأصل: (وعدة)، وفي (وزنة) والذي أوجب حذفها ههنا أمران: أحدهما كون الواو مكسورة، والكسرة تستثقل على الواو، والآخر كون

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السادس عشر
٢٠٢٣م /١٤٤٤هـ

فعله معتلاً، نحو: (يعدّ)، و(يزن)، على ما ذكرت، والمصدر يعتل باعتلال الفعل، ويصح بصحته، ألا تراك تقول: (قمت قياما، ولذت لياذا)، والأصل (قواما، ولواذا)، فأعللتهما بالقلب لاعتلال الفعل؟ ولو صح الفعل لم يعتل المصدر، وذلك نحو قولك: (قاوم قواما، ولاوذ لواذا)، فيصح المصدر"(ابن يعيش،٢٠٠١: ٤٢٦/٥).

وقال ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) في تصحيح الواو في مصدر(احواوى):"فأمَّا (احويواء) فهو الأصل، وصحَّت الواو الثانية ، وإن كانت قبلها ياء لصحَّتها في فعله، ومنهم من ينظر إلى لفظها الحاصل فيحملُها على ما يشابهها في الواو التي وقع قبلها ياء، فيقلبها ياء ويدغمها، ومن قال: (احوواء) حذف الياء من المصدر كما حذفها من اشهباب واحمرار؛ لأنَّه من بابه ، فيبقى(احوواء)، وصحَّح الواوين لصحَّتهما في الفعل"(ابن الحاجب،٢٠٠٥: ٤٨٩/٢)، إذ حمل ابن الحاجب تصحيح الواو في المصدر لجريانه مجرى فعله في الإعلال والتصحيح.

وذهب الجندي(ت٧٠٠هـ) في إعلال المصدر (عدة)بحذف الواو فيه حملاً على حذفها في فعله، إذ يقول: " الأصل في هذا النحو من المصادر (فعلة) بكسر الفاء وسكون العين نحو: وعدة، حذفوا واوها لحذفهم إياها في الفعل للمشاكلة، ولهذا الحذف شريطتان: إحداهما: الواو المكسورة، والثانية: المصدر"(الجندي،٢٠٠٢: ٢٠٦٠/٤)

٣. حمل النظير على النظير: وهو حمل الشيء على شيء يشابهه، وهذا الشبه بين المحمول والمحمول عليه إمَّا يكون في اللفظ فقط، أو في المعنى فقطً ، أو فيهما جميعاً ، وهذا النوع من القياس كثير في كتب الصرفيين، فقد ورد بكثرة عند الشرَّاح، إذ قال الزمخشري(ت٥٣٨هـ) في باب الجموع:"وكذلك أيامى ويتامى محمولان على وجاعى وحباطى" (الزمخشري،٢٠٠٤: ١٨٦)

فقد أوضح الخوارزمي(ت٦١٧هـ) أنَّ هذا الحمل من باب الحمل على النظير، وهو حمل من جهة المعنى، فهما يشتركان في معنى الشدَّة، إذ قال:"الوجع والحبط كونهما بلاء ظاهراً فحمل عليهما الأيمة واليتيم"(الخوارزمي،١٩٩٠: ٣٧٧/٢)

وقال أيضاً في جمع عروة، وجزية فإنَّهما يجمعان على (عرى، وجزى)، إذ قال:"وذلك لأنَّ نظائرهما مفتوحات الأواخر نحو: ظُلمة وظُلَم ، وغُرفة وغُرف ، ونحو: قربة وقرب، وكسرة وكسر"(الخوارزمي،١٩٩٠: ٦٥/٣).

فهذا الحمل من جهة اللفظ، فقد رأوا بأنَّ هناك ألفاظ جمعت على فُعل، وفِعل، فحمل عليه غيره.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السادس عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

وورد هذا النوع من القياس بكثرة عند ابن يعيش(ت٦٤٣هـ)، وبنى عليه الكثير من الأحكام الصرفية، من ذلك ما ورد في قلب ألف فاعل (واواً) في التكسير حملا على نظيره في التصغير، إذ يقول:"اعلم أن ما كان من الأسماء على (فاعل)، أو(فاعل) غير نعت، فله في التكسير ثلاثة أبنية، فالباب فيه أن يكسر على (فواعل)نحو: (كاهل)، و(كواهل)، و(حائط)، و(حوائط)، و(نائل)، و(نوائل)، و(طابق)، و(طوابق)؛ وذلك لأنّه ليس بنعت، فتريد أن تفصل بينه وبين مؤنثه، وإنما هو اسم رباعي بالزيادة, فجمع على الزيادة، فكان حكمه في الجمع حكم بنات الأربعة، وشبه بما فيه زيادة الإلحاق، نحو: (جوهر)، و(صيرف)؛ لأنّه مثله في العدة، وكون الزائد ثانيا من حروف المد، فكما يقال: (جواهر)، و(صيارف)، كذلك قيل: (حوائط)، و(حواجز). وإنّما قلبوا ألف (فاعل) في هذا الجمع واوا؛ لأن ألف التكسير تقع بعدها، والجمع بينهما متعذر لسكونهما، فلم يكن بد من حذف أحدهما أو قلبه، فلم يسغ الحذف؛ لأنه يخل بالدلالة على الجمع، فتعين القلب. وقلبوها واوا، ولم يقلبوها ياء؛ لأمور منها: أنهم حملوها في القلب على التصغير، فكما قالوا: (حويط)، و(حويجز)، قالوا في التكسير: (حوائط)، و(حواجز)؛ لأنَّ التصغير والتكسير من واد واحد، فجاز أن يحمل كل واحد من التصغير والتكسير على أخيه. ألا ترى أنهم كما حملوا التكسير على التصغير هنا، كذلك حملوا التصغير على التكسير، فقالوا: (أسيود) من غير ادغام، كما قالوا: (أساود)"(ابن يعيش،٢٠٠١: ٢٩٥/٣)

فقد علل ابن يعيش(ت٦٤٣هـ) قلب الف (فاعل) إلى الواو في (فواعل)؛ حملاً على نظيره وهو التصغير؛ لإنَّ التصغير والتكسير من واد واحد

وقوله أيضا في معرفة المقصور والممدود :"وذلك على ضربين: ضرب منه يدرك قياسا، وضرب منه يدرك سماعا، فأما الذي يدرك قياسا فهو ما له نظير من الصحيح يعتبر به، فإن كان قبل آخره ألف زائدة، كان في المعتل ممدودا. وإن كان قبل آخره فتحةٌ. كان في المعتل مقصورا. مثال ذلك أنك تقول: (أعطى إعطاء،و(زيد معطى)، فتمد المقصور؛ لأنَّ نظيره من الصحيح (أحسن إحسانا)وتقصر المفعول؛ لأن نظيره من الصحيح (محسن إليه)، فهذا وأشباهه هو الأصل المعتمد عليه، وما لم يكن له نظير، فهو من باب المسموع"(ابن يعيش،٢٠٠١: ٣٦/٤-٣٧) .

ولم يكن ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) اقل منهم في إيراد هذا القياس، فقد حمل الكثير من الألفاظ على ما يناظره و يماثله، مثال ذلك قوله في إبدال الياء من أحد حروف التضعيف، إذ قال :"

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السادس عشر
٢٠٢٣م /١٤٤٤هـ

وديباج أصله (دبَّاج) ؛ لأنَّك تقول: دبابيج،فهو مثل دواوين، ففُعل مثل فعله لما ذكرناه، فقُلبت الأُولى دون الثانية؛ لأنَّهما من باب واحد فحمل عليه"(ابن الحاجب،٢٠٠٥: ٢/٤٠٩).

إذ قُلبت الباء الأولى ياء فصارت (ديباج)، ولم يقلبوا الثانية، حملاً على نظيرتها (ديوان) وأصلها (دوَّان) والتي هي الأخرى قُلبت الواو الأولى ياء، كراهية التضعيف ، ولم يقلبوا الثانية؛ لأنَّه يتعذر النطق به؛ لذلك حملت ديباج على نظيرتها ديوان .

وقوله أيضاً في جعل (الوَغى) من بنات بالياء ، وليس من بنات الواو ، إذ قال:"حملاً له على ذوات الياء، لأنَّه لو حمل على الواو لأدَّى إلى أن يكون من النادر، وهو باب لفظ الواو، فحملُه على الياء التي هي أكثر في مثل ذلك أجدر، فلذلك كان الوجه كتابته بالياء"(ابن الحاجب،٢٠٠٥: ٢/٤٢٧)

فقد جعل الوغى بالياء؛ لأنَّ ليس هناك كلمة فاؤها ولامها واو إلا الواو(ينظر :الزمخشري،٢٠٠٤: ٣٩٣)،لذلك حملت على نظيراتها من بنات الياء.

وكان هذا النوع من القياس أهم الأقيسة التي أوردها الجندي(ت٧٠٠هـ) في إقليده، معللاً به ومسوغاً في الكثير من الأحكام، نحو ذلك حكمه على زيادة الواو في (زنبور)، إذ قال:"(وزنبور) : بالضَّم ، واوه زائدة ؛ لأنَّه نظير العسلُوج ، وهو (ما لان واخضرَّ من قضبان الشَّجر ، والكرم أول ما ينبت)، وقد وضح زيادة واو عسلوج، لقولهم في معناه العسلج بالضَّم، وقد عسلجت الشجرة: أخرجت عساليجها"(الجندي،٢٠٠٢: ٣/١٤٢٨)

حمل الضد على الضد: هذا النوع من القياس قد وجد عند أهل التصَّريف ، لكن على قلَّة، وهو حمل الشيء على ما يناقضه، قال ابن جني(ت٣٩٢هـ):"وهم مما يجرون الشيء مجرى نقيضه، كما يجرونه مجرى نظيره، ألا تراهم قالوا: (طويل)، فجاءوا به على وزن(قصير)، وكذلك قائم، وقاعد، ونهض وجلس،وخفيف وثقيل وجروا بـ (كم) في الخبر؛ لأنَّها نقيضة (رب)، ألا ترى أنَّ (ربَّ) للتقليل و(كم) للتكثير"(ابن جني،١٩٥٤: ١/٦٩).

وقد ورد هذا النوع من القياس عند شرَّاح المفصَّل، لكن بنسبة أقل مما عليه بقية الأقيسة، لإنَّ النحاة نادراً ما يحملون الشيء على نقيضه، وأوَّل هؤلاء الشرَّاح الخوارزمي(ت٦١٧هـ)، إذ قاس بعض الألفاظ قياس نقيضها نحو قوله في النسبة إلى (البادية):" أمَّا بدويٌّ: فهو من باب رعاية الموازنة، ألا ترى أنَّه يقال في مقابلته حضريٌّ"(الخوارزمي،١٩٩٠: ٣/٣٦)

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السادس عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

وهذه النسبة غير قياسية، إذ القياس (بادي، أو بادوي)، وإنَّما عُدِلَ عن القياس؛ لأنَّهم حملوه على نقيضه الحضري في النسبة إلى الحضر.

وحكى ابن يعيش(ت٦٤٣هـ) في إدخال تاء التأنيث على (فَعول) كعدو وهو قليل؛ إذ يقول:"وقد حكوا: (عدوَّة)، فأدخلوا تاء التأنيث على (فعول)، وهو قليل، والكثير (عدوٌّ)، إن عنيت المؤنَّث. وإنما أدخلوا فيه تاء التأنيث تشبيها له بـ(صديق)، و(صديقة)؛ لأنه مثله في الصفة والعدة والزيادة، وهم كثيرا ما يحملون الشيء على نقيضه، وكل واحدٍ منهما يقع على الجمع بلفظ الواحد"(ابن يعيش،٢٠٠١: ٣/٢٨٩)

فقد حمل ابن يعيش إدخال تاء التأنيث على(عدوَّة) على نقيضها وهو (صديقة)؛ لأنَّه يماثله في الصفة والعدة والزيادة، وهذا من باب حمل الشيء على نقيضه.

وحمل ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) جمع المؤنَّث السالم على نقيضه المذكر السالم في ما كان على وزن (فُعلى أفعل)، إذ قال شارحاً قول الزمخشري(ويقال:ذفريات):"تنبيهاً على أنَّه يجري فيه التصحيح إلا فعلاء أفعل، وسببه أنَّ أفعل فعلاء موافق لأفعل فعلى في اللفظ، فأرادوا أن يفرقوا بينهما في الجمع فجمعوا أفعل فعلى بالواو والنُّون وامتنعوا في جمع أفعل فعلاء فرقاً بينهما ، فلذلك جاز في فعلى أفعل الفعليات، نحو: كبرى أكبر الكبريات، حملاً على مذكره ، لمجيء جمعه أكبرون، ولم يجيء في فعلاء أفعل فعلاوات لامتناع التصحيح في مذكره"(ابن الحاجب،٢٠٠٥: ١/٥٢٢)

وقال الجندي(ت٧٠٠هـ) في دخول النون المؤكدة على ما كان فعله منفياً أو ما قارب النفي ك (ربَّما)، إذ قال:" أي دخولها فيما يقارب النفي، لأنَّ التقليل في ربَّما بعض نفي ودخول النون في (كثر ما يقولنَّ)؛ لأنَّ الكثرة ضد القلة فيحمل الضد على الضد"(الجندي،٢٠٠٢: ٤/١٨٧٥)

ثانياً. الإجماع:

الإجماع في اللغة له معنيين: العزم والاتفاق ، ففي المعنى الأول يقال: " جمع أمره وأجمعه وأجمع عليه :عزم عليه كأنه جمع نفسه له، والأمر مجمع"(**ابن منظور**،١٩٩٤: ٨/٥٧)، وفي الثاني يقال:" جمع الشيء عن تفرقة يجمعه جمعاً وجمَّعه وأجمعه فاجتمع"(**الزركشي**،٢٠٠٠: ٣/٤٨٦)، أي:اتَّفقوا في جمعه.

أمَّا في الاصطلاح: فقد أخذ معناه من المعنى الثاني وهو الاتفاق ويقصد به "إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة"(**السيوطي**،٢٠٠٦: ٧٣) على مسألة ما ، وإجماعهم هذا ليس نابعاً عن أهواء وأباطيل، وإنَّما يكون صادراً عن أُسس وقواعد ناتجة عن استقراء اللغة ، وهو بذلك حجَّة ودليل

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السادس عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

قاطع بشروطه وأحكامه التي لها الأثر الواضح والجلي في تثبيت وتقعيد القواعد الصرفيَّة، قال ابن جني(ت٣٩٢هـ):"اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجَّة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص. والمقيس على المنصوص فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجَّة عليه"**(ابن جني، ١٩٥٢: ١/١٨٩)**.

وشرط الإجماع كما أوضحه ابن جني(ت٣٩٢هـ) بقوله:(الا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص)، أي الا يخالف الاستقراء الذي به قُعدت اللغة، ولا يخالف ما قاسوه على الاستقراء، فإن خالف ذلك فلا يكن حجَّة.

وقد برز هذا الدليل عند شرَّاح المفصَّل، وكان أحد الأدلة التي احتجَّوا بها وردَّوا به الأقوال التي خالفتهم في مسائلهم الصرفيَّة، وقد ورد بلفظين هما: (الإجماع، والاتفاق)،من ذلك اعتراض الخوارزمي(ت٦١٧هـ)على الزمخشري(ت٥٣٨هـ) بجعله الهاء قبل الالف في المخرج، إذ يقول:"في هذا الكلام نظر ، وذلك أنَّ الألف قبل الهاء، وهذا ما اتفق عليه الكلُّ"**(الخوارزمي،١٩٩٠: ٤/٤٤٦)**

ومنه أيضاً قول ابن يعيش(ت٦٤٣هـ) في تصغير:(تَخمة،وتُكلة، وتُراث)، إذ قال:" ومن ذلك التاء في (تُخمة)، و(تُكلة)، و(تُراث)؛ البدل فيه لازم يثبت في التصغير والتكسير؛ لأن أصله الواو فـ (تخمة) أصلهُ (وخمة)؛ لأنه من (الوخامة)، و(تكلة) أصله (وكلة)؛ لأنه من (توكلت) و(تراث) أصله :(وراث) لأنه من (ورثت)؛ لأنه لم يكن لعلّة إنما كان لضرب من التخفيف. والتخفيف كما كان مطلوبا في المكبَّر، كذلك هو مطلوب في المصغر، بل هو في المصغر أجدر؛ لأن التصغير يزيده ثقلًا بالزيادة فيه، فلذلك تقول : (تخيمة)، و(تكيلة)، و(تريث)، وذلك بإجماعٍ من أصحابنا"**(ابن يعيش،٢٠٠١: ٣/٤١١)**

وقال ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) في فصل زيادة النون عند شرحه لقول الزمخشري(ت٥٣٨هـ): (والنون إذا وقعت آخراً بعد ألف فهي زائدة)، إذ قال مستعملاً لفظ الاتفاق : "يعني إذا وقعت مع ثلاثة أصول، وإلا فقد تقع آخراً في مثل :زمان ومكان، وهي أصليةٌ باتفاق، وإن لم يذكر ذلك، لكونه صار معلوماً"**(ابن الحاجب،٢٠٠٥: ٢/٣٨٩)**.

أمَّا تاج الدين الجندي(ت٧٠٠هـ) فقد كان مولعاً بإيراد الدلائل العقليَّة بألفاظ صريحة وواضحة يفهمها المقلِّب لصفحات أقليده، والإجماع أحد هذه الأدلة التي صرَّح بها الجندي موضحاً به بعض المسائل التي تحتاج تفسيراً ودليلاً على إثبات ما ذهب إليه، ومن ذلك ما ذهب إليه سيبويه(ت١٨٠هـ) في كل ياءٍ وقعت عيناً ساكنة مضموم ما قبلها، أن تُقلب الضَّمَّة كسرة لتسلم

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السادس عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

الياء نحو: بيض في جمع أبيض وفي بناء (بِرد) من البياض، الأصل فيهما بوض(**ينظر: سيبويه،١٩٨٨: ٤/٣٦٠**)، إذ قال الجندي موضحاً ذلك بقوله:"وحجَّة صاحب الكتاب أنَّ الغرض في نقل الضَّمَّة إلى الكسرة: المحافظة على سلامة الياء، وفي هذا المعنى لا فرق بين المفرد والجمع، ومذهب صاحب الكتاب أولى لتقويه بالنقل والمعنى. أمَّا النقل: فلمَّا ثبت من قولهم أبيض وبِيض وهو محل الإجماع، وأمَّا المعنى : فلأنَّ الضرورة ملجئةٌ في اجتماع الياء والضَّمَّة إلى تغيير أحدهما ، ولا شك أنَّ تغيير الحركة ليبقى الحرف على حاله أولى من قلب الآخر؛ لأنَّ المحافظة على الحرف أقل تغييراً من المحافظة على الحركة"(**الجندي،٢٠٠٢: ٤/٢٠٨٣**).

ففي هذا مذهبان: مذهب سيبويه(ت١٨٠هـ) الذي رأى القلب في المفرد والجمع، ومذهب الأخفش(ت٢١٥هـ) الذي قصر القلب في الجمع دون المفرد لثقل الجمع وخفَّة المفرد(**ينظر:الزمخشري،٢٠٠٤: ٤٠٠**)، وقد اختار الجندي مذهب سيبويه، لتقوِّيه بالنقل والمعنى، أمَّا النقل: إذ أجمع النحاة على جمع أبيض بِيض، والمعنى : الذي فضَّل نقل الحركة على قلب الحرف.

ثالثاً: استصحاب الحال:

الاستصحاب لغة:معناه الملازمة: إذ يقال:"وكُلُّ شيءٍ لازمَ شيئاً فقدْ استصحبه"(الخليل:٣/١٢٤)، وقال الفيومي(ت٧٧٠هـ):"استصحبت الْحال إذَا تمسَّكت بِما كان ثابتا كأنَّك جعلْت تلْك الْحالة مصاحبة غير مفارقة"(الفيومي:١/٣٣٣).

اصطلاحاً: الاستصحابُ هو دليل فقهِّي في الأصل انتقل من أصول الفقه إلى أصول النحو، وقبل التعريف به في اصطلاح النحويين، لابدَّ من الإشارة إليه في تعريف أهل الفقه. ومعناه عند أهل الفقه: "أنَّ ما ثبتَ في الزَّمنِ الْماضي فالأَصل بقاؤه في الزَّمنِ الْمستقبل، مأْخوذٌ من الْمصاحبة، وهو بقاء ذَلك الْأَمرِ ما لَم يوجد ما يغيره"(اليمني،١٩٩٩: ٢/١٧٤)، أي إبقاء الحكم على ما كان عليه ما لم يوجد دليل يغيره.

أمَّا في اصطلاح النحويين: لم يختلف كثيراً عن تعريف أهل الفقه، فهما يتفقان باستصحاب الأصل ما لم يقم عليه دليل يغيِّره، إذ عرَّفه ابن الانباري(ت٥٧٧هـ) بأنَّه: "إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل"(ابن الانباري،١٩٥٧: ٤٦).وهو أحد أدلة النحو المعتبرة، غير إنَّ ابن جني(ت٣٩٢هـ) لم يعدَّه من الأدلة، إلا أنَّه افرد له باباً في الخصائص سمَّاه:(باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول, ما لم يدع داعٍ إلى الترك والتحول)(ابن

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السادس عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

جني،١٩٥٢: ٢/٤٥٧)، أمَّا ابن الانباري فهو عنده من الأدلة المعتبرة التي يؤخذ بها في النحو والصرف، إذ قال:"أعلم أنَّ استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة " (ابن الانباري،١٩٥٧: ١٤١) ، غير أنَّ الاستصحاب عنده من أضعف الأدلة(ينظر:ابن الانباري،١٩٥٧: ١٤٢) ، لذلك لا يجوز التمسك به مع وجود دليل آخ، أمَّا تمَّام حسان فقد جعله متوسطاً بين السماع والقياس، أي عدَّه ثاني الادلة(ينظر:تمَّام حسَّان،٢٠٠٠: ١٠٧).

ويرى الباحث إنَّ الاستصحاب من الأدلة التي يستدل بها في المسائل النحويَّة والصرفيَّة، وهو أحد الأصول التي يحتجَّ بها النحاة عند تعارض الآراء، والشرَّاح من هؤلاء النحاة الذي اعتدُّوا بالاستصحاب، وجعلوه أصلاً من الأصول، من ذلك قول الخوارزمي(ت٦١٧هـ) في النّسبة إلى ما كان على حرفين، إذ قال :"الاسم إذا كان على حرفين والساقط لام الكلمة فهو على صنفين: أحدهما: أن يردّ في التّثنية أو جمع سلامة المؤنّث كقولهم: أبوان وضعوات فيردّ في النّسبة، إذ النسبة أعود بالساقط من التّثنية ولذلك قالوا في السّعة : دمويٌّ ويدويٌّ ولم يقولوا على ما ذكره أبو سعيد السيرافي: يديان ولا دميان إلا في ضرورة الشعر، لأنَّ جمع سلامة المؤنّث ليس مقام الضرورة، بخلاف النسبة، فإنّها بمنزلة مقام الضرورة إذا المنسوب يتجشم له ما لا يتجشم لغيره من الأسماء فيقال: أبوي وضعوي"(الخوارزمي،١٩٩٠: ٣/٢٥) .

عند النّسبة إلى أب ويد ودم وضعة، فإنّه يرد إلى الأصل، كما يرد في التثنية وجمع المؤنث السالم، إذ تقول في تثنية أب ويد ودم (أبوان)، و(يدان)، (ودمان)، في جمع وضعة (ضعوات) بردّها إلى أصلها، إذ الأصل (ضعو)، فكما ردت هذه الالفاظ إلى أصولها في التثنية والجمع، ردت أيضاً في النّسبة، وهذا مما يسمى استصحاب الأصل.

أمَّا ابن يعيش(ت٦٤٣ هـ) فقد جاء بلفظ (استصحاب الحال) صريحاً عند حديثه في إعلال ما كان على وزن (فعلى)، إذ يقول:"وأما (فعلى) فلا نعلمهم غيروه، بل أتوا به على الأصل، والشيء إذا جاء على أصله، فلا علّة له، ولا كلام أكثر من استصحاب الحال؛ وأما إذا خرج عن أصله، فيسأل عن العلّة الموجبة لذلك، فاعرفه"(ابن يعيش،٢٠٠١: ٥/٥٠٠).

ومن أمثلة الاستصحاب أيضاً قول ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) في تثنية المقصور: "وهو ما في آخره ألفٌ ، لا يخلو من أن يكون ثلاثياً أو فوقه، فإن كان ثلاثياً وجب ردُّ الألف إلى أصلها لوجوب حركتها لوقوع الألف بعدها، والواو والياء لا تعلان ، إذا وقعتا قبل الألف ، كقولك: غزوا ورميا ،

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السادس عشر
٢٠٢٣م /١٤٤٤هـ

إمَّا كراهةَ اجتماع الألفين ، أو كراهةَ اللبس في الأصل وحمل البواقي عليه، وإذا لم تعلَّ وجب أن تبقى على الأصل ، فتقول: قفوان ورحيان"(ابن الحاجب،٢٠٠٥: ٥٠٨/١) .

فالمقصور هو ما في آخره الف لازمة، فإذا ثنيته وكان ثُلاثياً وجب ردّه إلى أصله فتقول في(قفا ورحى) : قفوان ورحيان، برد الالف إليهما في التثنية.

ومنه قول الجندي(ت٧٠٠هـ) في تحريك الذال بالضم في (مذُ اليوم) في باب التقاء الساكنين وهما (الذال، واللام)، إذ قال:"حركَّ بالضم نظراً إلى الأصل، لأنَّ أصله كان (منذُ) بضمِ الذال، حذفت النون وسكّنت الذال، فلما اضطرَّ إلى تحريكه كان المصير إلى الأصل وهو الضمُّ أولى"(الجندي،٢٠٠٢: ١٩٧٣/٤)

وممَّا يلاحظ هنا قوله:(نظراً إلى الأصل) للدلالة على استصحاب الأصل وهو الضَّم، وهذا أيضاً لفظٌ يدل على الاستصحاب إلى جانب لفظ (الرد).

رابعاً: الاستحسان:

الحسن في اللغة: ضد القبيح ، يقال: "حسُن الشيء فهو حسَن، والمحاسن من الأعمال ضد المساوىء"(الخليل:١٤٣/٣)، وتقول:"أحسنت بفلانٍ، وأسأت بفلانٍ، أي أحسنت إليه، وأسأت إليه"(الأزهري،٢٠٠١: ١٨٥/٤).

أمَّا في الاصطلاح: يعرَّف الاستحسان في اصطلاح الفقهاء بأنَّه: العدول بحكم المسألة عن ما يشاكلها لدليل شرعي من كتاب أو سنة(ينظر:ابن قدامة،٢٠٠٢: ٤٧٣/١).

أمَّا في اصطلاح الأصوليين من أهل اللغة يعرَّف بأنَّه:"ترك قياس الأصول لدليل، ومنهم من قال هو تخصيص العلة"(ابن الانباري،١٩٥٧: ١٣٣)

واختلف في الأخذ والاحتجاج به قال ابن جني(ت٣٩٢هـ): "وجماعه أنَّ علته ضعيفة غير مستحكمة إلا أنَّ فيه ضربا من الاتساع والتصرف. من ذلك تركك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة"(ابن جني،١٩٥٢: ١٣٣/١)، وقال ابن الانباري(ت٥٧٧هـ): "وأمَّا ما حكي عن بعضهم أنَّ الاستحسان هو ما يستحسنه الإنسان من غير دليل ، فليس عليه تعويل"(ابن الانباري،١٩٥٧: ١٣٤)

ويستشف الباحث من ذلك: إنَّ الاستحسان حجَّة بشرط استناده إلى دليل. والشرَّاح كغيرهم من النحويين جعلوا من الاستحسان حجَّة، مستدلين به في بعض المسائل التي ترك فيها القياس لأجل الاستحسان، وذلك لعلة دعتهم إلى ذلك، من ذلك قول الخوارزمي(ت٦١٧هـ) في ترك الإعلال في (الصَّيد والعور)، إذ قال:"القياس فيهما الإعلال والاستحسان تركه، أمَّا القياس فظاهره، وأمَّا

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السادس عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

الاستحسان فليس الصَّيدَ والعور اتبعا في ترك الإعلال باسم الفاعل. وهذا لأنَّهم قالوا: أعور وأصيد وتعاور وتصايد"(الخوارزمي،١٩٩٠: ٣٣٢/٤)

فالقياسِ فيهما الإعلال، إلا أنهم صححوا العين فيهما ، لإنَّ العور والصيد في معنى (أعْور وأصيد)، وأعور وأصيد صححوا العين فيهما لسكون ما قبل الواو والياء، لذلك تركوا القياس في العور والصيد تبعاً إلى معناهما.

ومنه أيضاً قول ابن يعيش(ت٦٤٣هـ) في باب تخفيف الهمزة: "اعلم أن الهمزة حرف شديد مستثقل يخرج من أقصى الحلق، إذ كان أدخل الحروف في الحلق، فاستثقل النطق به، إذ كان إخراجه كالتهوع ، فلذلك من الاستثقال ساغ فيها التخفيف، وهو لغة قريش، وأكثر أهل الحجاز. وهو نوع استحسان لثقل الهمزة. والتحقيق لغة تميم وقيس"(ابن يعيش،٢٠٠١: ٢٦٥/٥)

فقد علل ابن يعيش تخفيف الهمزة وترك تحقيقها؛ لأنَّها حرفٌ ثقيل يصعب النطق بها، لذلك استحسن تخفيفها لثقلها.

ومن الأمور التي استحسنها ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) إدغام النون في حروف (يرملون)، إذ قال:"للنُّونِ مع الحروف أربع أحوال، قسم تظهر عنده إظهاراً محضاً ، وقسم تدغم فيه، وقسم تخفى فيه، وقسم تقلب عنده، فالأول حروف الحلق، كقولك : (من أبوك)، و (من هاني) ، و(من عندك) و (من حملك)، و (من غيرك) و (من خالفك). والثاني: الواو والياء واللام والراء ، وهي على ضربين: قسم يحسن فيه بقاء غنَّتها، وهو الواو والياء ، وقسم الأحسن فيه ذهاب غنَّتها ، وهو اللام والراء. والثالث: من الجيم إلى الفاء ، وهو الجيم والشين والطاء والدال، والتاء والذال والظاء والثاء والصاد والضاد، والزاي والسين والفاء. الرابع: وهو الباء ، فإنَّها تقلب عندها ميماً ، كقولك: (عنبر، وشنباء)"(ابن الحاجب،٢٠٠٥: ٥٢٦/٢)

ومنه أيضاً قول الجندي(ت٧٠٠هـ) في فتح عين بيضات في الجمع في لغة هذيل، إذ قال:"أي هم يحركونها وقولهم قياس، وقول سائر العرب استحسان"(الجندي،٢٠٠٢: ١٠٦٣/٢)

إذ لا يخلو المؤنَّث الساكن الحشو من أن تكون عينه صحيحة أو معتلة، فإذا كانت صحيحة حركت عينه في الجمع كـ (جمرات، وسدرات وغرفات)، أمَّا إذا كانت عينه معتلة، فالقياس تحريكها وهو لغة قريش، غير إنَّ سائر العرب يستحسنون سكونها تخفيفاً.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السادس عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

الخاتمة:

لابُدَّ بعد كُلّ بحث أن تكونَ هناك نتائج له، ومن نتائج هذا البحث هي:

١ ـ اعتماد الشرَّاحَ على القياس باعتباره أحد أدلة النحو، فقد ركن إليه الشرَّاح في تقنين القواعد وتسويغ أحكامهم، إذ حملوا الكثير من الفروع على حكم الأصول وقاسوا عليه.

٢ـ لم يجد الدارس اعتماد الشرَّاح لقياس (حمل الأصل على الفرع) في المسائل الصرفيَّة، إلا في حالات قليلة؛ لإنَّ القياس يأبى حمل الأصول على الفروع، إلا في بعض الحالات التي تتطلب ذلك.

٣ـ من نتائج البحث هو حمل الشرَّاح بعض الألفاظ على ما يناقضها، وأعطاها حكم ما حمل عليه.

٤ . كان الإجماع أحد الأدلة العقليَّة التي كثُر وجودها في الشروح، فهم يلجؤون إليه في المسائل التي يكثر فيها الخلاف، فهو عندهم يستند إلى دليل وأُسس عقلية قوامها السماع والقياس؛ لأنَّ شرط الإجماع عدم مخالفة ما سمع عن العرب وما قيس عليه، وقد ورد بلفظين هما(الإجماع، والاتفاق)

٥ ـ كثر الخلاف بين النحويين حول عد استصحاب الحال، والاستحسان من أدَّلة النحو، وعلى الرغم من ذلك ، فقد اعتمد الشرَّاح على هذين الدليلين، وعدُّوهما من الأدلة المعتبرة في النحو.

المصادر والمراجع :

١. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، سوريا. دمشق – كفر، الطبعة الأولى ١٩٩٩م

٢. الأصول، تمَّام حسان، مكتبة لسان العرب، مصر . القاهرة،٢٠٠٠م

٣. الإغراب في جدل الإعراب، ابن الانباري، تحقيق: سعيد الافغاني، مطبعة الجامعة السورية، سوريا ـ دمشق ١٩٥٧ م

٤. الاقتراح في أصول النحو، جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ) ، تحقيق، عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، الطبعة الثانية ٢٠٠٦م

٥. الإقليد، تاج الدّين الجندي، تحقيق، محمود أحمد علي أبوكته الدراويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة، السعودية . الرياض، الطبعة الأولى٢٠٠٢

٦. الايضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدوني(ت٦٤٦هـ) ، تحقيق د. إبراهيم محمد عبد الله،دار سعد الدين، سوريا . دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م

٧. البحر المحيط في أصول الفقه ، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد محمد تامر،دار الكتب العلمية، لبنان ـ بيروت، الطبعة الاولى٢٠٠٠م

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السادس عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

٨. تهذيب اللغة ، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق، محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، لبنان – بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م

٩. الخصائص ، ابن جني (ت٣٩٢هـ)،تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، مصر . القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٥٢م

١٠.روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة الجماعيلي (ت٦٢٠ هـ)، تحقيق :د. شعبان محمد إسماعيل، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان . بيروت، الطبعة الثانية ٢٠٠٢ م

١١.الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، طباعة مطابع مقهوي، الكويت ١٩٧٤

١٢. شرح المفصَّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، صدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق،د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين،دار العرب الإسلامي، لبنان . بيروت، الطبعة الأولى١٩٩٠

١٣. شرح المفصَّل، ابن يعيش، تحقيق،د. إميل يعقوب،دار الكتب العلميَّة، لبنات . بيروت، الطبعة الأولى٢٠٠١

١٤.العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي(ت ١٧٠هـ)، تحقيق، .د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال

١٥. الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق، محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر

١٦. الكتاب، لسيبويه، تحقيق، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر . القاهرة، الطبعة الثالثة١٩٨٨م

١٧. لسان العرب، جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، دار صادر، لبنان . بيروت

١٨.لمع الأدلة، ابن الانباريَ(ت٥٧٧هـ) ، تحقيق، سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، سوريا. دمشق ١٩٥٧ م

١٩. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت٧٧٠ هـ)، تحقيق: د. عبد العظيم الشناوي ، دار المعارف، مصر . القاهرة، الطبعة الثانية

٢٠.المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم، د. محمد حسن جبل، مكتبة الآداب، مصر . القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠١٠ م

٢١. معجم التعريفات، العلامة علي بن محمد السيِّد الشريف الجرجاني(ت٨١٦ هـ)، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، مصر. القاهرة

٢٢.معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق، عبد السلام هارون، دار الفكر، لبنان . بيروت ١٩٧٩م

٢٣. المفصل في علم العربية، أبو القاسم الزمخشري(ت٥٣٨هـ) ، تحقيق د. فخر صالح قدارة، دار عمار، الأردن . عمَّان، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م

٢٤.من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر . القاهرة، الطبعة الثالثة١٩٦٦.

٢٥.المنصف، ابن جني، تحقيق، إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، دار أحياء التراث القديم، لبنان . بيروت، الطبعة الأولى ١٩٥٤م

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السادس عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ